المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة
روما، 15 سبتمبر/أيلول 2026

البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

الوثيقة: EB 2026/148/INF.2/Rev.1
التاريخ: 15 سبتمبر/أيلول 2026
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: العربية/الإنكليزية/الفرنسية/الإسبانية

للعلم

أصحاب المعالي والسعادة،

الضيوف الموقرون،

مرحبا بكم في الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق.

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتوجيه ترحيب خاص للممثلين المعتمدين حديثا في مجلسنا التنفيذي:

- عن الأرجنتين، السيدة Alicia Silvana Barone؛
- وعن بلجيكا، سعادة السيدة Evie Ruymbeke؛
- وعن الصين، السيد Liu Weihua؛
- وعن اليابان، السيد Kondo Makoto؛
- وعن المكسيك، سعادة السيدة Laura Elena Carrillo Cubillas.

كما أود أن أرحب بالسفراء والممثلين الذين يشاركون في اجتماعات المجلس التنفيذي للصندوق للمرة الأولى.

وأرحب أيضا بالمراقبين الصامتين من الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ومن الاتحاد الأوروبي، وبجميع المندوبين الآخرين الذين يتابعون وقائع اجتماعنا عن بُعد أو من قاعة الاستماع.

واسمحوا لي أن أبدأ بشكر أعضاء المجلس على التبادل غير الرسمي البنّاء للآراء الذي أجريناه خلال الإفطار. فقد كانت فرصة قيّمة للتباحث بصراحة في الوضع الراهن والمسائل الهامة المطروحة أمامنا. وأتطلع إلى مناقشة اليوم، وأعوّل على استمرار توجيهكم ودعمكم.

ونحن نلتقي في وقت تتواصل فيه الضغوط على النظم الغذائية والميزانيات العامة وتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يزال الحيز المالي محدودا، وأصبحت الصدمات المستمرة هي الوضع الطبيعي الجديد، كما تتزايد التوقعات بشأن دور المؤسسات المتعددة الأطراف وأثرها.

وفي هذا السياق، يبرز سؤال عملي يواجه الصندوق وغيره من المنظمات المتعددة الأطراف: كيف يمكننا استخدام الموارد العامة المحدودة لتعبئة المزيد من التمويل، والحد من المخاطر، وتحقيق نتائج إنمائية ملموسة في المجالات التي لا تزال الاستثمارات فيها شحيحة إلى حد كبير؟

وهذا هو السؤال المطروح أمامنا ونحن نمضي قدما في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وصولا إلى جلسة التعهدات المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء التي تشارك بنشاط في هذه العملية، وأن أنوّه بالزخم المبكر الذي نشهده. فقد تلقينا بالفعل عددا ملحوظا من التعهدات المبكرة التي تفوق بدرجة كبيرة تلك التي قُدِّمت خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك زيادات كبيرة تصل إلى عشرة أضعاف، ولا سيما من أقل البلدان نموا.

وتُظهر هذه التعهدات المبكرة الثقة في دور الصندوق وفي تحقيق فرص اقتصادية أوسع، وتعزيز النظم الغذائية، والاستثمار في قدرة الاقتصادات الريفية على الصمود.

واليوم، سأقدم في كلمتي الافتتاحية المزيد من المعلومات عن رسالة الصندوق وعن التحول في نموذج التشغيل والعمل، الذي يرسخ مكانة الصندوق كمؤسسة رئيسية في الحد من الفقر والجوع في جميع أنحاء العالم. كما أود أن أوضح اليوم لماذا يمتلك الصندوق الاختصاصات والنموذج المالي والقدرة على التنفيذ التي تثبت هذه الحالة بمصداقية.

فقد تأسس الصندوق استجابة لأزمة غذاء عالمية. وبعد مرور ما يقرب من 50 عاما، لا يزال الأمن الغذائي مرتبطا بشكل وثيق بالاستقرار الاقتصادي، وفرص العمل، وإدارة الموارد الطبيعية، وعمل الأسواق الريفية.

ويستثمر الصندوق، بصفته المؤسسة المالية الدولية المعنية بالميل الأول في القطاع الزراعي، حيث تتقاطع الاقتصادات الريفية مع النظم الغذائية وسلاسل القيمة، وحيث لا تزال الإمكانات الإنتاجية مقيدة بالمخاطر، والمسافات، وضعف البنية التحتية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل.

وهذا هو المجال الذي تبرز فيه أهمية مهمة الصندوق بشكل أكبر. فمن شأن الاستثمار المهيكل جيدا في الميل الأول أن يسهم في زيادة الإنتاج، وربط المنتجين بالأسواق، وتعزيز سلاسل القيمة، والحد من المخاطر التي تعوق تدفق رأس المال الخاص.

ونحن نحقق هذه النتائج على نطاق واسع. فعلى مدى السنوات العشر الماضية وصلت الاستثمارات الممولة من الصندوق إلى 215 مليون من السكان الريفيين في مختلف أنحاء العالم.

وتُظهر تقييمات الأثر التي أجريناها أن هذه الاستثمارات تحقق نتائج أعمق. فقد أدت الاستثمارات في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى زيادة إنتاج المشاركين في المشروعات بنسبة 35 في المائة في المتوسط، بينما زاد الدخل وفرص الوصول إلى الأسواق بنسبة 34 في المائة. وتُعدّ هذه النتائج أقوى بكثير من تلك التي تحققت في الدورة السابقة لتجديد الموارد.

وتساعدنا الأدلة أيضا على فهم سبب تحقيق بعض الاستثمارات أثرا أكبر من غيرها. فقد أدركنا أن الاستثمارات في سلاسل القيمة تحقق أداء أفضل عندما تعالج عدة معوقات في آن واحد. وتُعتبر زيادة الإنتاج مهمة، ولكنها ليست كافية. ويحتاج المنتجون الريفيون أيضا إلى مرافق للتخزين والتجهيز، والتمويل، والتكنولوجيا، وإمكانية الوصول الموثوق إلى الأسواق.

وهذا هو المجال الذي تكون فيه لخبرة الصندوق قيمة كبيرة للغاية. فنحن لا نموّل أنشطة منعزلة، بل نعمل مع الحكومات والمنظمات الريفية وقطاع الأعمال لتهيئة الظروف التي تتيح للاقتصادات الريفية أن تصبح أكثر إنتاجية، وأفضل ترابطا، وأكثر قدرة على الصمود.

وقد أدركنا أيضا أن مشاركة القطاع الخاص يمكن أن تُضاعف الأثر بشكل كبير. فعندما يشارك القطاع الخاص، يمكن أن تصل مكاسب الدخل إلى 64 في المائة، وهو ما يعادل أربعة أمثال المكاسب المحققة في المشروعات التي لا تشمل مثل هذه المشاركة.

وهذا يعني استخدام التمويل العام بصورة استراتيجية للحد من المخاطر، وتعبئة موارد أخرى، واستقطاب رأس المال والتكنولوجيا وفرص السوق إلى مناطق لم يصل إليها المستثمرون التجاريون بعد.

وعلى مر السنين، قام الصندوق ببناء الشراكات والهيكل المالي اللازمين لتوسيع نطاق هذا العمل. وعلى سبيل المثال، تجاوزت قيمة حافظة التمويل المشترك للمناخ والبيئة في الصندوق، والتي تدعمها شراكات أقوى مع صناديق عالمية كبرى معنية بالمناخ والبيئة، مليار دولار أمريكي في عام 2025.

وفي ظل بيئة مالية مقيدة، من المهم التركيز بدقة ووضع أولويات واضحة. ولهذا السبب، يُضاعف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق جهوده في المجالات التي يمكن أن يحقق فيها الصندوق أثرا أقوى، وهي: تعزيز الاقتصادات الريفية المنتجة من خلال سلاسل قيمة أكثر تكاملا وتنمية القطاع الخاص، وخلق فرص العمل في المناطق الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود بأبعادها المختلفة.

وتظل مساهمات الدول الأعضاء هي الركيزة الأساسية للنموذج المالي للصندوق. وقد أدى تطورنا من مؤسسة تعتمد أساسا على التمويل عبر دورات تجديد الموارد إلى مؤسسة مالية أكثر تنوعا تستخدم أدوات مالية متعددة، إلى تحقيق أكبر أثر ممكن من مساهمات الدول الأعضاء.

ويُعدّ دخولنا الناجح إلى أسواق رأس المال الدولية جزءا مهما من هذا التطور. وفي أقل من أربع سنوات، تمكن الصندوق من جمع أكثر من مليار دولار أمريكي.

كما تنعكس الثقة في نموذجنا على تصنيفنا الائتماني. ففي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعادت وكالة S&P تأكيد تصنيفها الائتماني للصندوق عند درجة +AA وعدّلت النظرة المستقبلية للصندوق من محايدة إلى إيجابية بفضل التحسينات في الحوكمة والإدارة السليمة للمخاطر. وتمثل هذه خطوة إضافية نحو حصول المؤسسة على تصنيف AAA في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، اختارت الجهات النظيرة الصندوق كأفضل جهة مُصدِرة لسندات متوسطة الأجل مرتبطة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة لعام 2025. وقبل خمس سنوات، لم يكن الصندوق معروفا تقريبا في أوساط مجتمع المستثمرين هذا. أما اليوم فقد أصبحت قوتنا المالية وتفويضنا الإنمائي يحظيان باعتراف وتقدير متزايدين.

ونحن نمر حاليا بمرحلة تحول مؤسسي ومالي وتشغيلي كبير يهدف إلى تعزيز المشاركة والاستثمار مع القطاع الخاص بمنهجية أكبر. وسيتطلب ذلك أيضا تطورا مؤسسيا تدريجيا في عقلية الصندوق وإقباله على المخاطر.

وإلى جانب آليات التمويل التي نعتمدها منذ زمن طويل من خلال الحكومات، أصبح الصندوق يستثمر الآن مباشرة في المؤسسات الزراعية التجارية، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات المالية التي تصل إلى المؤسسات الريفية وصغار المنتجين. وأصبح بإمكاننا الآن الجمع بين تمويل القطاع الخاص والمشاركة في وضع السياسات، وتقديم المساعدة التقنية، واستخدام أدوات تقاسم المخاطر.

ويتيح لنا هذا التوسع في الأدوات والمشاركة مع القطاع الخاص تعزيز كفاءة عمل الأسواق الريفية، وتحمّل مخاطر قد لا يكون المستثمرون التجاريون مستعدين لتحمّلها الآن، وتوضيح أين تكمن الفرص التي يمكن الاستثمار فيها. ويتمثل الهدف في الانتقال من الشراكات الفردية إلى بناء منظومات للاستثمار الريفي، حيث يعزز التمويل العام والخاص بعضهما البعض، وحيث تتاح للمنتجين والشركات فرص النمو وفق أسس تجارية مستدامة.

وبالإضافة إلى الاستثمار مباشرة من خلال عملياتنا غير السيادية، يعمل الصندوق أيضا على إيجاد سبل لربط سلاسل القيمة العالمية بسلاسل القيمة المحلية لخلق فرص عمل في المناطق الريفية. ونحن نطبّق هذا النهج بالفعل. وعلى سبيل المثال، نعمل من خلال مبادرة Agri-Link التي أطلقها الصندوق بالتعاون مع فرنسا واليابان على بناء شراكات منظمة بين المنتجين الريفيين والشركات الزراعية التجارية المحلية والدولية. وتجمع هذه الشراكات بين استثمارات الصندوق القائمة وخبرات القطاع الخاص، والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، والاستثمار المشترك بهدف تعزيز سلاسل القيمة وضمان استدامتها تجاريا.

كما نساهم بخبراتنا في الميل الأول ضمن شراكات أوسع نطاقا، مثل مبادرة AgriConnect التي يعمل فيها الصندوق مع البنك الدولي وشركاء آخرين. وعلى وجه التحديد، التزم الصندوق بزيادة الدخل والإنتاج وتيسير الوصول إلى الأسواق لما لا يقل عن 70 مليونا من صغار المنتجين بحلول عام 2030 من خلال برامجه الاستثمارية.

وقد أدت كل هذه التطورات مجتمعة إلى ترسيخ مكانة الصندوق كرائد قوي في مجال الاستثمارات الريفية في الميل الأول بنموذج عمل متميز. فنحن نجمع بين الانضباط والقدرة المالية التي تتمتع بها المؤسسات المالية الدولية وبين عقود من الخبرة الميدانية على المستوى القطري في مجال التنمية الريفية. ونستخدم التمويل العام للحد من المخاطر، وجمع رؤوس الأموال، وتوجيه الاستثمارات نحو الميل الأول.

وقد جمعنا بين هذا التطور والابتكار المالي والانضباط في التنفيذ على المستويين التشغيلي والمؤسسي. وعلى سبيل المثال، عند اختتام التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، حققنا نسبة صرف بلغت 18.8 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من الهدف المستهدف البالغ 15 في المائة.

والأهم من ذلك، عملنا خلال السنوات الماضية أيضا على تعزيز حوكمة الصندوق ونموذج التنفيذ التشغيلي لديه. ويمثل الاستعراض الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق والذي سنناقشه اليوم، آخر عمليات الاستعراض المتعلقة بترتيبات المراجعة والتحقيق والأخلاقيات والتقييم والحوكمة التي نقوم بها معا في ظل رقابة مستقلة. وسلطت وكالة S&P الضوء على هذا العمل في سياق تحسين توقعاتها لعام 2025.

ومنذ عام 2022، خضعت وظيفة التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف لاستعراض خارجي إيجابي للجودة أجراه خبراء مستقلون، كما خضعت وظيفة المراجعة الداخلية في مكتب المراجعة والإشراف للتقييم في عام 2023 من قبل شركة خارجية استنادا إلى معايير مراجعي الحسابات الداخليين، وحصلت على أعلى تصنيف ممكن وهو "يتوافق بشكل عام". وفي عام 2023، أقر المجلس التنفيذي ووافق أيضا على أول ميثاق للأخلاقيات في الصندوق، ومنذ ذلك الحين، قمنا بتوسيع نطاق الحماية لتشمل المبلغين عن المخالفات من خارج الصندوق، وعززنا تدابير الحماية بما يتماشى مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

وأخيرا، عملنا خلال هذه السنوات أيضا على تعزيز استقلالية هيكلية الشؤون الأخلاقية والمراجعة والتحقيق في الصندوق من خلال وضع حدود زمنية لولايات قياداتها، بما يتماشى مع ما هو معمول به في قيادة مكتب التقييم المستقل.

وتختتم مناقشة اليوم بشأن استعراض مكتب التقييم المستقل هذه السلسلة من عمليات الاستعراض الخارجية المستقلة لهذه الوظائف المستقلة الهامة في الصندوق. وإنني أتطلع إلى مواصلة تعزيز حوكمة هذه المؤسسة بدعم من جميع الدول الأعضاء.

ومن حيث التنفيذ التشغيلي، أصبح الصندوق أكثر لامركزية وأكثر تركيزا وأكثر توجها نحو النتائج خلال السنوات الماضية. ففي عام 2017، كان 17 في المائة فقط من موظفينا يعملون خارج المقر، بينما تشغل المكاتب القطرية والإقليمية اليوم 48 في المائة من وظائف الصندوق. وفي عام 2023، لم يكن هناك سوى مكتبين إقليميين يعملان بكامل طاقتهما. وبحلول عام 2025، أصبحت مكاتبنا الإقليمية الأربعة، بما في ذلك مكاتب آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعمل بكامل طاقتها.

وهذا يجعل القدرات التشغيلية وعمليات اتخاذ القرار أقرب من الحكومات والشركاء والاقتصادات الريفية التي يستثمر فيها الصندوق. ويتيح لنا الاستجابة بسرعة أكبر عند تغير الظروف، ودعم التنفيذ بفعالية أكبر، والحفاظ على تركيز أوضح على الأولويات القطرية.

وتهدف عملية إعادة المعايرة التي أجريناها مؤخرا إلى تعزيز هذه التحسينات. وقمنا بمواءمة هياكلنا وخبراتنا بشكل أوثق مع عمليات التنفيذ على المستوى القطري. وقرّبنا بين العمليات السيادية وعمليات القطاع الخاص، ووضعنا الفعالية الإنمائية والأدلة في صلب تصميم الاستثمارات، مما عزز قدراتنا المؤسسية في العديد من المجالات، بما في ذلك الهشاشة، والقدرة على الصمود، والأدلة، والابتكار.

وتتمثل الأهداف في (1) الحد من التجزؤ، (2) توضيح المساءلة، (3) تعزيز الدعم المقدم للأفرقة التي تحقق النتائج على أرض الواقع. كما نعمل على مواءمة الموارد والعمليات بشكل أوثق مع النتائج، مع الحفاظ على استقرار حجم القوى العاملة الذي شهد انخفاضا طفيفا منذ عام 2023، وخفض معدل الوظائف الشاغرة من 16 في المائة إلى 7 في المائة.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على الحد من التعقيدات غير الضرورية وزيادة مرونة الصندوق من خلال مبادرتنا الخاصة بالمرونة التشغيلية. وتساعدنا هذه المبادرة في تبسيط تدفقات العمليات وتقليل الأعباء الورقية وتحديث المؤسسة عبر الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي. وعلى سبيل المثال، تساهم الأدوات التي يدعمها الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في عمليات استعراض تصاميم المشروعات، وتحديد المخاطر المرتبطة بالحافظة الاستثمارية، واستخلاص الدروس من الأدلة المتاحة بسرعة أكبر، مع إبقاء الرقابة البشرية والشفافية والمساءلة في صلب هذه العمليات.

وتبرز الحاجة إلى مؤسسة تتسم بالمرونة والاستجابة الفعالة بوضوح لاسيما في سياقات الهشاشة وسياقات التعافي. وتُعدّ الجمهورية العربية السورية مثالا على ذلك. فقد عمل الصندوق في هذا البلد منذ عام 1982، إلا أن برنامجنا الاستثماري المنتظم كان متوقفا لسنوات عديدة. واستجابة لطلب من الحكومة، نقوم حاليا بالإعداد لعملية مرحلية لاستئناف العمل تركز على التعافي الزراعي والنشاط الاقتصادي الريفي.

وسيستثمر البرنامج المقترح في الأصول الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق، والزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، حتى تتمكن الأسر المعيشية والمؤسسات الريفية من استئناف الإنتاج وإعادة الارتباط بالأسواق المحلية.

ويبين ذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في السياقات الهشة، والمتمثل في الاستثمار في القدرات الإنتاجية، والحد من المخاطر، ودعم المسارات ذات الملكية القطرية للانتقال من مرحلة التعافي إلى التنمية الطويلة الأجل.

وأخيرا، يعتمد تحقيق النتائج على نطاق واسع على الشراكات أيضا. فمن خلال العمل مع الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، وصناديق المناخ، والقطاع الخاص، والوكالتين الشقيقتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن الشركاء الإنمائيين الآخرين الذين يمكننا معهم مواءمة الاستثمارات والمعرفة والقدرات التنفيذية بما يدعم الأولويات ذات الملكية القطرية. وستكتسب المناقشة التي سنجريها يوم الخميس بشأن المخطط العام للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والحد من الازدواجية بين هذه الوكالات أهمية خاصة. وسأقدم موجزا محدثا عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها قبل استراحة الغداء.

أصحاب السعادة، الزملاء الموقرون،

لقد أحرزنا تقدما مهما. فقد عززنا أثرنا، ونوّعنا مصادر تمويلنا، واقتربنا أكثر من البلدان التي نعمل فيها، وبنينا مؤسسة أكثر استجابة. كما تعلمنا في أي مجالات يمكن لاستثماراتنا أن تحقق أعمق النتائج وأكثرها استدامة.

ويبين التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ما يمكن أن يحققه هذا الجهد الجماعي. فقد كان أكبر عملية لتجديد موارد الصندوق في تاريخه، حيث تعهدت 113 دولة عضوا بتقديم 1.57 مليار دولار أمريكي. وسيتيح لنا ذلك برمجة استثمارات جديدة للصندوق بقيمة 3.4 مليار دولار أمريكي، ووضع برنامج عمل إجمالي مستهدف مع شركائنا تتجاوز قيمته 9 مليارات دولار أمريكي في الفترة من عام 2025 إلى عام 2027.

ونظرا لأن الموارد أصبحت أكثر شحا من أي وقت مضى، يتعين توجيهها نحو المجالات التي تحقق فيها أكبر قدر من الفائدة والعوائد الأكثر استدامة.

ويتيح لنا التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرصة البناء على الأسس التي بنيناها معا وتوسيع نطاق الحلول الناجحة للاقتصادات الريفية. ولا تقتصر هذه الدورة المقبلة على زيادة الموارد فحسب، بل تهدف إلى تعزيز نموذج لتمويل التنمية يصل إلى الميل الأول ويعبئ رأس مال إضافي، ويُنفذ من خلال استثمارات ذات ملكية قطرية.

إنها فرصة للاستثمار في مؤسسة تملكها البلدان، وتتمتع بمهمة واضحة ونموذج مالي قوي، وقدرة على تحقيق النتائج حيث تشتد الحاجة إليها، وهي الميل الأول.

وشكرا لحسن استماعكم.